توقعات بارتفاع نمو الاقتصاد من 1.5 بالمئة على أساس سنوي

تسارع وتيرة تعافي الاقتصاد القطري.. نتيجة توسّع إنتاج القطاع النفطي

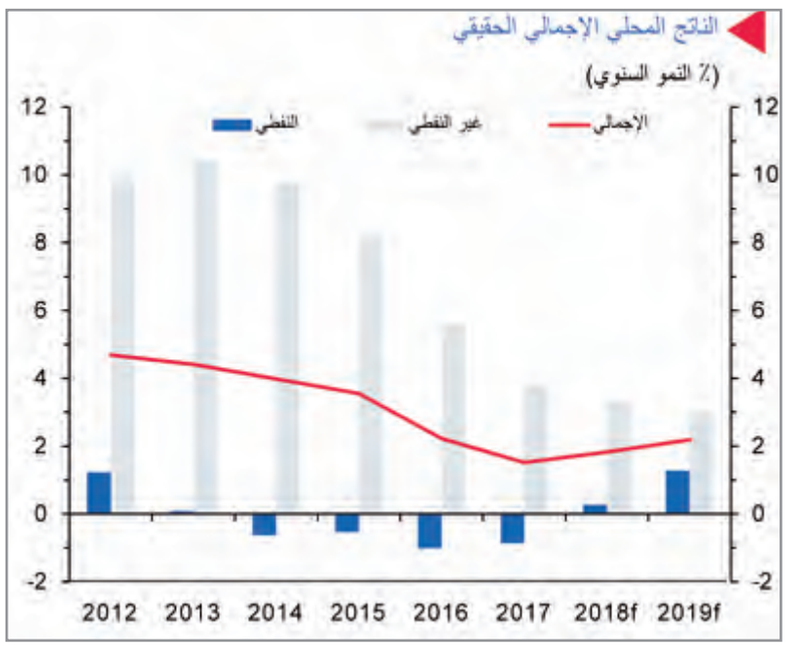

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

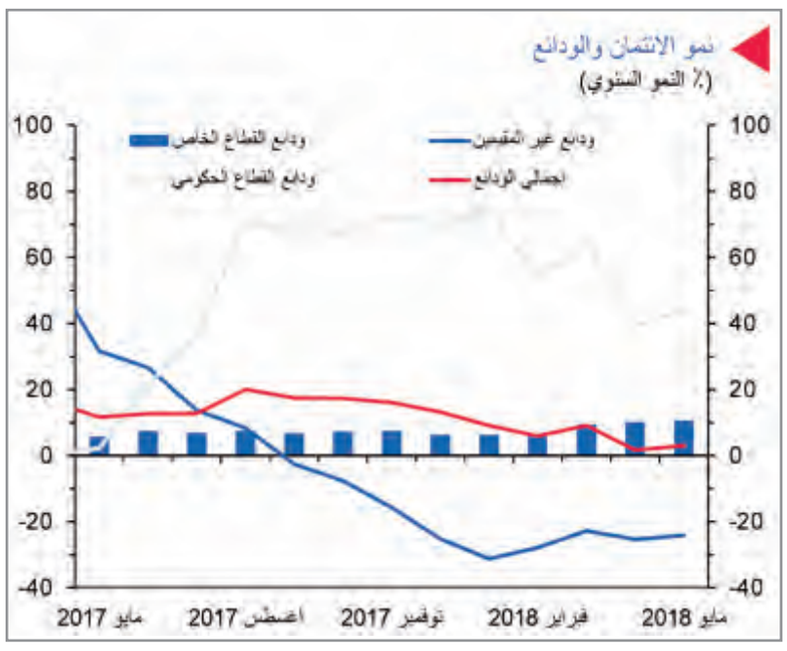

نمو الائتمان والودائع

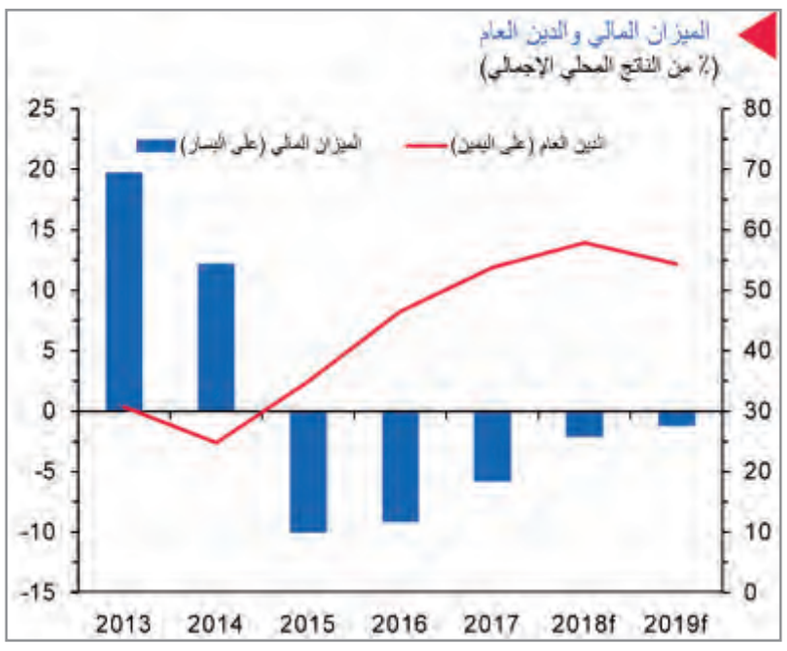

الميزان المالي والدين العام

- تقلّص العجز المالي إلى 1.2 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول 2019
- زيادة الإيرادات لارتفاع أسعار الطاقة وعائدات الضرائب والترشيد المالي
- دعم السلطات القطرية للقطاع المصرفي من خلال ضخ السيولة
- معنويات الأسواق إيجابية مع ارتفاع مؤشر قطر بواقع 9.6 بالمئة في 2018
- تحسين وكالة «موديز» للتصنيف الائتماني لنظرتها المستقبلية لقطر إلى مستقرّة

قال تقرير بنك الكويت الوطني الصادر امس الأربعاء أنه من المتوقع أن يسجّل نمو الاقتصاد القطري ارتفاعاً طفيفاً في العام 2018 ليصل إلى 1.7%على أساس سنوي بعد النمو الذي سجله العام الماضي بنسبة 1.5%، كما من المتوقع أن يتسارع إلى 2.2%في العام 2019 . وسيستفيد الاقتصاد من مكاسب الإنتاج في كل من قطاع الهيدروكربون (+0.3% على أساس سنوي) والقطاعات غير الهيدروكربونية (+3.3% على أساس سنوي)، حيث يشهد الأول زيادة في إنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي المسال، ويستفيد الثاني من برنامج إنفاق للبنية التحتية بقيمة 200 مليار دولار.

ولكن من المتوقع أن يتراجع نمو الاقتصاد غير النفطي تماشياً مع وصول برنامج قطر للاستثمار العام مرحلة متقدمة، حيث لم يبق إلا أربع سنوات على استكمال العديد من مشاريع البنية التحتية الاستراتيجية مثل المترو وخط السكك الحديدية الخفيفة والملاعب الرياضية التي من المقرر استكمالها في موعدهااستعداداً لبطولة كأس العالم في العام 2022.

وقد تم الافتتاح الرسمي لميناء حمد في أواخر العام 2017، الذي تطمح السلطات أن تجعل منه مركزاً إقليمياً يمكّن الدولة من تجاوز القيود التجارية. ولم يبق الآن سوى بضعة مشاريع ستدعم الحكومة في تسجيل زيادات خلال الفترة القادمة، مما دفع السلطات إلى التوجه نحو نشاط إنتاج النفط والغاز الطبيعي المسيّل. فعلى المدى القريب، من المفترض أن ينطلق مشروع غاز «برزان» في الربع الرابع من العام 2018 بعد أن تأخر عن موعده المقرر، والذي من المفترض أن يساهم في إنتاج 1.4 مليار قدم مكعب يومياً ويمدّ الدولة بكميات إضافية من الغاز والمكثّفات. أما على المدى المتوسط، فمن المتوقع أن يتلقّى نمو قطاع النفط انتعاشاً نتيجة اعتزام السلطات رفع الطاقة الإنتاجية لخطوط الغاز الطبيعي المسال. وتعمل السلطات القطرية جاهدة للحفاظ على ريادتها في إنتاج الغاز الطبيعي المسال المسّيل على مستوى العالم في ظل التنافسية الشديدة مع أستراليا وأميركا.

من الواضح أن قطر قد تمكنت من التأقلم مع القيود التجارية عليها،حيث قامت السلطات بإعادة توجيه المسار التجاري ومسار السفر كما عملت على استقرار التدفقات الرأسمالية إلى الخارج،والتي تسارعت في الأشهر التي عقبت قطع العلاقات الدبلوماسية.

ويبدو أن نمو الودائع المصرفية قد بدأ بالارتفاع ببطء ليبلغ في مايو 3.0% على أساس سنوي وذلك بدعم من السيولة التي ضُخت في القطاع العام بقيمة 30 مليار دولار (فقد بلغت السيولة أعلى مستوياتها في يناير 2018 عند 75%+ على أساس سنوي). وقد جاءت هذه السيولة لتعوّض عن انخفاض الودائع المصرفية في القطاع الخاص ولغير المقيمين بنحو أكثر من 21 مليار دولار. إذ لم تستعيد تلك الودائع مستوياتها قبل الأزمة الدبلوماسية، بل ظلت متدنية عند –5.3% على أساس سنوي و–24.1% في مايو وذلك على التوالي.

بالمقابل، سجّل الائتمان الممنوح للقطاع الخاص نمواً قوياً. حيث تسارع نموه ليصل إلى 10.7% على أساس سنوي في مايو وذلك بدعم من ارتفاع الطلب على الائتمان في قطاعات الاستهلاك والتجارة العامة والخدمات والعقار. وذلكبالرغم من الزيادة المجملة في تكاليف الاقتراض التي ظهرت رغم قيام مصرف قطر المركزي برفع سعر الفائدة الرئيسية إلى 2.5% وسعر الشراء إلى 5%، أي مرة واحدة فقط بواقع 25 نقطةمنذ بداية العام 2017. واستقرت أسعار الفائدة بين البنوك «الإنتربنك» عند ما يقارب 2.6%. تراجع التضخم إلى 0.1% على أساس سنوي في يونيو، نتيجة الضغوط التي ولّدها الضعف المستمر في قطاع العقار، وذلك بعد تراجع أسعار السكن والخدمات، التي تشكّل 22% من سلة التضخم، بواقع 4.3% على أساس سنوي في الشهر نفسه. وتراجع التضخم العام في يونيو بالرغم من رفع السلطات أسعار الوقود المحلية في مايو، كما تسبب اعتدال نمو الكثافة السكانية في تباطؤ الطلب، والتي يُذكر أنها تسارعت في ظل الخلاف الدبلوماسي بواقع 1.4% على أساس سنوي في يونيو. ومن غير المحتمل أن يتجاوز متوسط التضخم نسبة 0.7% في العام 2018.

بدأت الأوضاع المالية العامة في قطر بالاستقرار نسبياً على إثر ارتفاع أسعار النفط وبذل الحكومة جهود لتحقيق التعزيز المالي، مثل خفض الدعوم ودمج الوزارات وغيرها من إجراءات، مما أدى إلى خفض المصروفات العامة بواقع 12% في العام 2017. ومن المتوقع أن يستمر العجز المالي بالتقلص ليصل في العام 2019 إلى 1.2% من الناتج المحلي الإجمالي وذلك على خلفية قوة أسعار الطاقة وإيجاد أدوات من شأنها تحقيق إيرادات إضافية في القطاع غير النفطي كضريبة القيمة المضافة التي من المفترض تطبيقها العام المقبل.

وقد قامت السلطات بتمويل العجز من خلال أدوات الدين المحلية بصورة رئيسية، إلا أن قطر قد عادت للاستثمار في أسواق الدين العالمية في أبريل محققة عملية بيع ناجحة لسندات بقيمة 12 مليار دولار. في الوقت نفسه، بدأت الاحتياطات الخارجية لدى مصرف قطر المركزي بالتعافي لتصل قيمتها إلى 24.7 مليار دولار في مايو، وتم استثمار ما يقارب 20 مليار دولار في العام 2017 لوقف التدفقات الرأسمالية إلى الخارج. ومن المتوقع أن يبلغ الدين العام أعلى مستوياته عند 57.8% من الناتج المحلي الإجمالي هذا العام، ويتراجع لاحقاً إلى 54.3% من الناتج المحلي الإجمالي في 2019.

سجّل مؤشر بورصة قطر أداءً جيداً حتى الآن في 2018، مرتفعاً بواقع 9.6% ليصل إلى 9.341 نقطة في الثالث عشر من يوليو. وقد تلقت البورصة دعماً من التدفقات بفعل انضمامها لمؤشري «فوتسي» و«مورغان ستانلي» وقوة الثقة التي ظهرت على إثر ارتفاع أسعار الطاقة وتمكن قطر من مواجهة تبعات المقاطعة الدبلوماسية. وبالفعل، فقد تُرجمت هذه المتانة في تصنيف وكالة «موديز» الائتماني طويل الأجل والنظرة المستقبلية للاقتصاد القطري التي رفعتها من سلبية إلى مستقرة مؤكدة تصنيفها عند Aa3، مستندة في تصنيفها هذا إلى قوة عدة عوامل كقوة صافي الأصول الخارجية وارتفاع دخل الفرد وارتفاع احتياطات الغاز الطبيعي.

التكنولوجيا الجديدة تدفع السوق العقاري للأمام

«كريبتيك» توَجّه دول الخليج العربي بتبني «البلوك تشين»

عمر جاكسون

صرحت كريبتيك أن التكنولوجيا الجديدة يمكنها أن تلعب دورا كبيرا في تطوير وتغيير شكل السوق العقاري في دولالخليج العربي واقتصادالوطن العربي بشكل عام بفضل تضمينها لمستويات جديدة من الشفافية وبالتالي استقطاب كبار اللاعبين والاستثمارات والمستشارين من مختلف أنحاء العالم.

وترى الشركة أن استراتيجية البلوك تشين 2021 التي أطلقتها دبي الذكية ستدعم وبشكل كبير اقتصاد دول الخليج من خلال كسب ثقة المستثمرين الدوليين واستقطاب موجة جديدة من الاهتمام الخارجي بالسوق العقاري المزدهر.

وقال عمر جاكسون، المدير لدى كريبتيك: «المبادرات الحكومية التي نشهدها اليوم ستلعب دورا في تحويل دبي إلى مركز عالمي للتكنولوجيا والذي بدوره سيساهم في خلق مجموعة أكبر من الفرص الاقتصادية في شتى القطاعات، ناهيك عن المستوى العالي من الشفافية الذي سيطغى على السوق بفضلها. هذا أمر تتطلع له كبرى المؤسسات المالية العالمية، وحضورها وتواجدها سيعزز الثقة بالاستثمار في السوقالعقاريلدبيو أيضا دول الخليجالعربي. نؤيد وبشكل مطلق المبادرة الحكومية البناءة هذه ونرحب بالمستثمرين بمختلف فئاتهم وخصوصها المحدثين على التكنولوجيا اللذين يرغبون باستكشاف إمكاناتها».

وأضاف: «أحدى الفرص الكبيرة في السوق العقاري هو استخدام البلوك تشين لشراء الأصول العقارية بالعملات المشفرة، مما يعني أن المستثمر يمكنه شراء جزء من العقار عوضا عن شراء العقار كاملا. يمكن متاجرة هذه الأجزاء عبر الانترنت خلال بضع ثواني، مما يجعل من العقارات الإماراتية و الوطن العربي أسهل وصولا وأكثر جاذبية عن باقي العالم. نثق تماما بأن هذا التوجه سيصبح ظاهرة في الصناعة هذا العام، خاصة للأشخاص الذين يشترون أول مرة والذين لم يتمكنوا في السابق من الشراء لغلاء الأسعار».

توفر كريبتيك توفر فرصا استثمارية للأفراد والمؤسسات الراغبين باستكشاف التكنولوجيا، ولها مكاتب في كل من لندن ودبي حيث يقوم فريق الشركة في المكتبين بالعمل نيابة عن العميل.

وبفضل اتاحتها خيار الاستثمار بحد أدناه 1000 دولار أمريكي أو جنيه بريطاني، تساهم كريبتيك في خلق فرص تجارية كانت محصورة في السابق على المؤسسات المالية وكبار الأثرياء. وبعد 12 شهرا من الإيداع، يمكن للعملاء استرجاع رأس المال والأرباح التي تم كسبها.

ومؤخرا قامت شركة باركلي للأصول بالاستحواذ على شركة كريبتيك وتعيين عمر جاكسون في منصب 'شريك' لتراس اعمال الشركة. وقال جاكسون: «توجه كريبتيك المستثمرين الراغبين في الاتجار بالعملات الرقمية والاستثمار في الشركات الإبداعية الناشئة العاملة في قطاع البلوك تشين والتي تقدم حلولا من شأنها احداث ثورة في الأعمال حول العالم».

وتابع: «قمنا مؤخرا بتوسيع نطاق عملنا عالميا، وبدأنا باستقطاب الاهتمام من مستثمرين من حول العالم ممن يتطلعون لاستكشاف الفرص التي تقدمها التكنولوجيا وتحقيق مكاسب جيدة خلال وقت قصير».

وتهدف الشركة للاستثمار في الأفكار والشركات الناشئة التي تستخدم تكنولوجيا البلوك تشين وتتاجر بشكل فعال في اربع عملات رقمية مشفرة: بيتكوين، إيثيريوم، ريبل وليتكوين، متبنيه استراتيجية ثنائية المحور بهدف مواصلة تحقيق المكاسب سواء في تجارة العملات الرقمية أو تكنولوجيا البلوك تشين.

محمد بن سلمان يعيّن «جيري» لقيادة المبادرة التحويليّة لتطوير المعالم السياحية والتاريخية

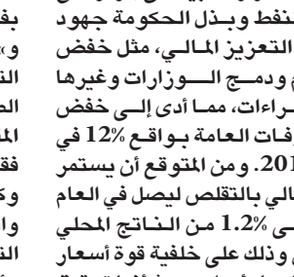

جيرارد إنزيريّو

قام صاحب السموّ الملكي محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود، وليّ عهد المملكة العربية السعودية ورئيس مجلس إدارة «هيئة تطوير بوابة الدرعيّة»، بتسمية جيرارد «جيري» إنزيريّو لمنصب الرئيس التنفيذي للهيئة، لقيادة مبادرة تحويليّة لإعادة إحياءالمهد التاريخي لتأسيس المملكة العربيّة السعوديّة.

وتمّ اختيار إنزيريّو، الرجل التطلّعي ذو الباع الطويل في قطاع السياحة، للإشراف على ترميم الدرعيّة، ولتطوير عدد من الأصول التاريخيّة والسياحيّة الجديدة الكبرى بما في ذلك المتاحف، والمؤسّسات الأكاديميّة، ومنشآت التعليم والترفيه، والمنتجعات، والمطاعم، والمرافق الصحيّة، والمراكز التجاريّة الراقية، ضمن خطة تطوير تمتد على مساحة 7.1 مليون متر مربع على الجهة الغربيّة من الرياض، العاصمة المزدهرة للمملكة العربيّة السعوديّة. وتشكّل هذه المبادرة عنصراً أساسيّاً ضمن رؤية وليّ العهد لعام 2030 من أجل تحديث الدولة السعوديّة، وإشراك المواطنين السعوديّين، واستقبال الضيوف من كافة أنحاء العالم.

وقال إنزيريّو في هذا السياق: «يشرّفني كثيراً حصولي على امتياز المساهمة في رؤية صاحب السمو الديناميكيّة للدولة. وإنّ هذا الوقت مُلهم بالفعل في هذه البلد الاستثنائيّة. وأشعر بامتنان كبير تجاه فرصة قيادة فريق عمل منّ الطراز العالمي من أجل تطوير هذا الموقع التاريخي، الذي سيمنح العالم أصدق نافذة إلى روح هذه الأرض، وشعبها المضياف، وتاريخها الغني. وستصبح الدرعيّة أحد المُلتقيات الأكثر روعة في العالم». وتتمتّع الدرعيّة، هذا الموقع المسجّل لدى اليونسكو، بعمق تاريخي يزيد عن 590 عاماً. فهي تُشكل جذور السعودية، انطلاقاً من كونها مهد المملكة العربيّة السعوديّة الأولى، والثانية، والحاليّة.

وسيتمّ ترميم أجزاء كثيرة من الموقع الأصلي، المبنيّ من قرميد اللبن وفق الهندسة التقليديّة لمنطقة النجد الكبرى، بحيث تحافظ على طابعها الأصيل، مع إضافة مواقع سياحيّة ومنشآت جديدة.

لدعم خطط التوسع في 100 دولة خلال عام 2019

دليل «فوربس» للسفر يعلن عن هيكلية قيادية جديدة

أعلن دليل «فوربس» للسفر، وهو الهيئة العالمية المختصة بالسفر الفاخر، عن خطة لتوسيع نطاق الشركة بشكل كبير لتقييم الضيافة الفاخرة والتحقق منها في 100 دولة بدلاً من 60 دولة بحلول نهاية عام 2019. وفي إطار استراتيجية النمو هذه، أجرت الشركة العديد من التعيينات الرئيسية والترقيات التنفيذية.

هذا وسيتم تعيين جيرار «جيري» إينزيريلو، الذي شغل منصب الرئيس التنفيذي لدليل «فوربس» للسفر منذ عام 2014، نائباً لرئيس مجلس إدارة دليل «فوربس» للسفر، وفيليب بويين، رائد الضيافة الفاخرة المخضرم على مدى 30 عاماً،رئيسًا تنفيذيًا للشركة. وشغل فيليب في الآونة الأخيرة منصب المدير التنفيذي لشركة»سمول لاكجاري هوتيلز أوف ذا وورلد»، الذي انضم إليها في عام 2015 بعد عقود من الإشراف في فنادق ومنتجعات «أورّينت إكسبرس»، حيث كان يشغل منصب المدير التنفيذي لشؤون العمليات في «بيلموند» وسيبقى مقر عمله في لندن.

وقال جيف أرنولد ، رئيس مجلس إدارة دليل «فوربس» للسفر: «كانت قيادة جيري ورؤيته قوة دافعة للنمو الناجح للشركة خلال الأعوام الأربعة الماضية». وأضاف: «يسعدنا أنه سيبقى في مجلس الإدارة ويُسهم في توجيه حوكمتنا وتوجهنا الاستراتيجي في هذه الحقبة الجديدة والمثيرةمن التوسع. نتمنى له الأفضل في منصبه الجديد الذي اختاره له صاحب السمو الملكي ولي عهد المملكة العربية السعودية، محمد بن سلمان، كرئيستنفيذي لهيئة تطوير بوابة الدرعية». وأردف أرنولد قائلاً: «نحن متحمسون للغاية لاستقبال فيليب في الشركة كرئيس تنفيذي بخبرته القيّمة في مجال التشغيل ونمو الإيرادات عبر تطوير فرص جديدة وموسّعة لأعمالنا. وستساعدنا خبرته الواسعة في مجال الضيافة الفاخرة، والتزامه بخدمة النزلاء، وسجله الحافل كمُشغّل عالمي للعلامات التجارية الفاخرة، على مواصلة نمونا مع الحفاظ على التزامنا بالتميزغير المتحيز في هذا الوقت الديناميكي من العولمة السائدة في سوق الرفاهية».

من جهته قال بويين: «إنه لشرف عظيم لي أن أنضم إلى مُستحدثي نظام تصنيف الخمس نجوم وأن أحَصل على فرصة للعمل مع مجموعة استثنائية من المهنيين، في حين نقومبتوسيع خدماتنا على مستوى القطاع وإلى ضيوفنا على مستوى العالم».

كما أعلنت الشركة عن انضمام طوني هونشل إلى الشركة كنائب الرئيس التنفيذي للشؤون المالية، وسيكون مسؤولاً عن العمليات العالمية لقسم المالية والمحاسبة في الشركة. وسيجلب طوني إلى الشركة ما يقرب من عشرين عاماً من الخبرة في مجال الخدمات المالية مع الشركات الرائدة والتي كانت آخرهاشركة «إرنست إند يونغ». بالإضافة إلى ذلك، تمت ترقية المديرين التنفيذيين المخضرمين في شركة دليل «فوربس» للسفر، بيتر كريساتي وتوم فلورنوي وأماندا فرازييه وميكا هيل وماريلين كرستايدت ليتبوؤوا مناصب نواب الرؤساء التنفيذيين.

من عمليّات البيع الخاصة للإصدار الأولي للعملات الرقميّة

فليب أنبيك تجمع مليوني دولار وتعزّز الشراكات بغية التوسّع في آسيا

نجحت عمليّات البيع الديمقراطيّة وغير التقليديّة الخاصّة للإصدار الأولي للعملات الرقمية من «فليب أنبيك» بجمع مليوني دولار أمريكي، بعد أربعة أيّام من إتاحتهاأمام الجمهور. والجدير بالملاحظة،أنّ الأموال التي تمّ جمعهاأتت من مزيج من العملات الرقميّة المشفّرة والعُملات الإلزامية الرسميّة–مما يُعدّ مؤشراً واضحاً على أنّ المشروع يلقى استحسان المجتمعات المشفرة وغير المشفرة. وقال هنري هارلاند، الرئيس التنفيذي لـ «فليب أنبيك» العالميّة، في هذا السياق: «إنّنا سعداء للغاية لمساعدة المجتمع الأوسع الذي قد يكون جديداً على العملات الرقميّة المشفرة على كسر 'حاجز التشفير' عبر الحصول على أحد أوائل منافذ المدفوعات القائمة على العُملات الرسميةمن أجل تسهيل شراء العملات».

وفي الشهر الماضي، قامت أيضاً منصّة التواصل الاجتماعي القائمة على تكنولوجيا التعاملات الرقمية «بلوك تشاين» بتوقيع شراكتَين كبيرتَين في آسيا، مع «آي فاشن» و«فيكسانيوم»، في ظلّ استكمال توسّعها في الأسواق الآسيويّة التنافسيّة.

وستساهم الشراكة مع «فيكسانيوم» الإندونيسيّة القائمة على تكنولوجيا التعاملات الرقمية «بلوك تشاين» بإتاحة وصول «فليب أنبيك» إلى تجارها الذين يفوق عددهم الـ 3500 وقاعدة بياناتها الخاصة التي تضمّ أكثر من مليون مستخدم. أمّا مع مجموعة «آي فاشن» التّي تتّخذ من سنغافورة مقرّاً لها، ستتمتع «فليب أنبيك» بإمكانية الوصول إلى 10 آلاف تاجر جديد وإلى قاعدة بيانات من أكثر من 40 ألف مشترك من متاجر «إم جي إكس» (شركة تابعة إلى «آي فاشن»). وسيتمّ قبول الدفعات التي تجري باستخدام عملات «إف إن بيه» عبر منصّتها التجاريّة الإلكترونيّة. وستساهم هاتَان الشراكتَان من دون شكّ بتوسيع حضور «فليب أنبيك» في الأسواق الآسيويّة. وتقوم «فليب أنبيك» أيضاً بوضع اللمسات الأخيرة على اتّفاقيّات كثيرة أخرى.